

الاجتهاد الفقهي آدابه وضوابطه وأثره في تعدد المذاهب الفقهية وتأثير ذلك على وحدة الأمة الإسلامية د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء*

اعتمد للنشر في ٢٠١٣/٩/٣م



سلم البحث في ٢٠١٣/٨/١٠م

ملخص البحث:

وَحَدَّ اللهُ سُبْحَانَهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إِذْ هُمَا أَسُّ الشَّرْعِ وَأَسَاسُهُ، فَاتَّحَدَتْ كَلِمَتُهُمْ، وَتَوَحَّدَتْ صَفُوفُهُمْ، ثُمَّ لَمَّا تَنَوَّعَتِ الْبَيِّنَاتُ الَّتِي دَخَلَهَا الْإِسْلَامُ، وَتَعَدَّدَ أَعْرَاقُ الشُّعُوبِ الْمُسْلِمَةِ، وَمَجْتَمَعَاتُهَا، ظَهَرَتْ مُسْتَجَدَّاتٌ، وَنَوَازِلٌ، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَبْيِينِ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي كُلِّ نَازِلَةٍ، فَظَهَرَتْ الْاجْتِهَادَاتُ لِبَيَانِ الْحَقِّ وَإِلْحَاقِ الْفُرُوعِ وَإِرْجَاعِهَا إِلَى الْأَصُولِ، وَمِنْ لَوَازِمِ الْاجْتِهَادِ تَنَوُّعُ الْأَرْأَاءِ وَالاخْتِلَافُ وَجِهَاتُ النَّظَرِ. وَقَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَهُمْ خَيْرُ الْأُمَّةِ، فَمَا خَاصِمٌ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَلَا عَادِيٌ أَحَدٌ أَحَدًا، وَلَا نَسَبٌ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَى خَطَاٍ وَلَا قُصُورٍ. وَإِنَّ اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فِي الْاجْتِهَادِ دَلِيلٌ خُصُوبَةِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَمُرُونَتِهِ، وَقَابِلِيَّتِهِ لِلتَّفْصِيلِ وَالتَّقْرِيعِ؛ وَفَقًّا لِمَقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ، وَبِحَسَبِ طَاقَةِ الْعُقُولِ فِي الْفَهْمِ وَالِاسْتِبْطَاطِ، انْطِلَاقًا مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، وَاسْتِلْهَامًا لِرُوحِهَا الْعَامَةِ الَّتِي تَسْتَهْدَفُ أَوَّلًا وَأَخِيرًا إِسْعَادَ الْبَشَرِيَّةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. إِنَّ التَّيْسِيرَ عَلَى الْأُمَّةِ وَرَفْعَ الْحَرَجِ عَنْهَا أَحَدُ أَهَمِّ الْأَثَارِ الْإِيجَابِيَّةِ الَّتِي تَرَكَهَا الْاِخْتِلَافُ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَذَلِكَ بِتَجْوِيزِ الْعُلَمَاءِ اتِّبَاعِ أَيِّ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الْمُسْلِمُونَ فِي أَجْزَاءِ الْمَعْمُورَةِ، وَذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِأَنَّ الْأُئِمَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ لَمْ يَأْلُوا جَهْدًا فِي تَحَرِّيِ الصَّوَابِ وَالْبَحْثِ عَنِ الْحَقِّ. ثُمَّ طَالَ الزَّمَنُ، وَابْتَعَدَ النَّاسُ عَنْ عَصْرِ الْأُئِمَّةِ، وَضَعُفَتْ تِلْكَ الرُّوحُ الْعَالِيَةُ عِنْدَ الْخَلْفِ، وَظَهَرَ فِي الْقُرُونِ الْمُتَأَخِّرَةِ شَيْءٌ مِنْ زِيَادَةِ الْعَاطِفَةِ فِي حُبِّ الْمَذْهَبِ وَالِانْتِصَارِ لَهُ حَتَّى جَرَّهَمُ ذَلِكَ إِلَى تَأْلِيفِ كُتُبٍ فِي تَفْصِيلِ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ عَلَى غَيْرِهَا، وَلِلْعَاطِفَةِ وَلَا شَكَّ أَثَرُهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لُجْمِهَا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَاتِّبَاعِ مِنْهَجِ التَّوْقِيرِ وَالْإِكْبَارِ لِلْآخِرِينَ.

* أستاذ الفقه وأصوله المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract:

United God, the nation of Muhammad on the Quran and the Sunnah, because they are the source of legislation and the basis, Vathdt their word, and unite their ranks, and the varied lands of Islam and their communities, there have been developments and cataclysms, it was not essential to explain its ruling forensic appeared diligence, which requires diversity of views. The Companions differed, what contending with one one of them, and no one Normal anyone, and no one ratios to one error or failure. The diversity of the views of scholars Guide fertility Islamic jurisprudence and its flexibility, and its ability to detail and branching according to the requirements and conditions minds in understanding energy and deduction, based on the rules of the law, and public Inspired by the spirit of that target human happiness in this world and the hereafter. The facilitation and raise a critical positives left by the difference in the branches of law, scientists Btjoaz follow any considerable jurisprudential doctrine, in the knowledge that the imams hardworking did not fall short in the investigation of right and search for the right. Then a long time and people moved away from the era of the Imams, The weakened high spirits at the back, and back in the centuries overdue something to increase the passion in love with doctrine and victory for him, even dragged it to writing books in preference to some doctrines on others, and emotion impact, but it has to be curbed by reference to the right and approach reverence and maximize others.

المقدمة.

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وَحَدَّ اللهُ سُبْحَانَهُ أُمَّةً سَيِّدَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ بَعْدَ أَنْ كَانُوا قِبَائِلَ عَدَّةٍ تَخْتَلِفُ عَادَاتُهُمْ وَمَنَاهِجُهُمْ وَمَشَارِبُهُمْ، فَاتَّحَدَتْ بِالْإِسْلَامِ كَلِمَتُهُمْ، وَتَوَحَّدَتْ صَفُوفُهُمْ، وَأَصْبَحُوا كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحَمَى، ثُمَّ انْطَلَقَتْ تِلْكَ الْأُمَّةُ نَاشِرَةً دِينَ اللَّهِ فِي أَرْجَاءِ الْمَعْمُورَةِ شَرْقًا وَغَرْبًا، لَمْ يَخْتَلَفْ مِنْهُمْ وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَارْتَبَطَ النَّاسُ بِأَصْرَةِ الْأَخُوَّةِ وَأَصْبَحُوا أُمَّةً وَاحِدَةً تَتَنَاصَرُ بِأَخُوَّةِ الْإِسْلَامِ.

ثم تنوّعت صور المعاملات، وظهرت مستجدّات، وابتعد عن الناس عصرُ التشريع، وذهب الرعيل الأول ومن أخذوا منهم، فظهرت الاجتهادات لبيان الحق وإلحاق الفروع وإرجاعها إلى الأصول، ومن لوازم الاجتهاد تنوّع الآراء واختلاف وجهات النظر، ولكن مع ذلك الاختلاف كان يغلب على ذلك العصر رحابة الصدر والاحتياط في الأمر، والهدف الوصول إلى الحق.

وجاء عصر الأئمة الأربعة عليهم السلام، ولم يكن في حينها تقيّد بمذهب، بل كان كلّ منهم يأخذ عن صاحبه، وكتب الفقه شاهدة بذلك، إذ إنّ الجميع ينهلون من معين واحد:

وكلّهم من رسول الله ملتمسٌ غرقاً من البحر أو رشفاً من الدّيم

ثم طال الزمن، وابتعد الناس عن عصر الأئمة، وضعفت تلك الروح العالية عند الخلف، وغلب على أهل كلّ ناحية الميل إلى ما يقوله إمامه، فظهر في القرون المتأخّرة شيء من زيادة العاطفة في حبّ المذهب والانتصار له حتّى جرّهم ذلك إلى تأليف كتب في تفضيل بعض المذاهب على غيرها، وللعاطفة ولا شك أثرها إلا أنّه لا بدّ من لجمها بالرجوع إلى الحقّ واتباع منهج التوقير والإكبار للآخرين.

ومع طول الزمان وانتشار الجهل واقتصار الدارسين على مدونات مذهبهم، لم يعد الكثير من طلبة العلم يعلم شيئاً عمّا في المذاهب الأخرى، فإذا سمع شيئاً يخالف مشربه بادر بالإنكار، وعند المناقشة التزم جانب التعصّب والتشدد، وبسبب ذلك عانى الكثير من الناس من هذه الظاهرة، حتّى دعاهم سوء التصرف هذا إلى الدعوة إلى نبذ المذاهب كلّها، والعودة إلى الكتاب والسنة رأساً للخروج من هذا الخلاف، جاهلين أنّ علماء المذاهب الأربعة رحمهم الله لم يخرجوا في مناهجهم عن الكتاب والسنة.

ومما لا ريب فيه أنّ كلّ إمام من الأئمة الأربعة رحمهم الله وغيرهم من علماء السلف ما كان ليقول قولاً ليخالف نصّاً من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم أشدّ الناس حذراً من ذلك، بل هم فيما بينهم لم يتعمّدوا مخالفة بعضهم بعضاً،

وقد يترك أحدهم رأيه موافقةً لرأي صاحبه أو مراعاةً لخلافه، وعليه فإن سلف الأمة وجميع الأئمة إنما اختلفوا في سبيل الوصول إلى الحق وتحقيق مقاصد الشرع بما أعطاهم الله من فهم للكتاب والسنة، لا سيما في مواطن الاحتمال ومسائل الاجتهاد والاستدلال، ولم يختلفوا ليخالف بعضهم بعضاً أو يخطئ بعضهم بعضاً، والاختلاف الناشئ عن الفهم مع عدم تعمّد المخالفة لم يؤدّ يوماً إلى التنازع أو شقّ وحدة المسلمين.

إنّ منهج هؤلاء في الاختلاف يعلمنا أنّ التشدّد والإنكار في الأمور الخلافية بين علماء الأمة وأئمتها وجعلها أسباب الموالاة والمعاداة أمرٌ مرفوضٌ في الشريعة، كما أنّ الخلاف في كلّ قليل وكثير لا يوجب الهجران أو المعاداة، وأنّ المسلم مأمورٌ من جهة الشريعة بالحفاظ على الألفة والعصمة والموالاة، وأنّ مناط الولاء ومداره على الإيمان والإسلام لا على غيرها من الأسماء، وقد قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في نمته»^(١)، وأنّ المؤمن أخو المؤمن؛ ولو اختلفا في الرأي والاجتهاد لإدراك الصواب^(٢).

إنّ من أبرز خصائص الإسلام توخي التيسير والتسهيل على البشرية، والمتأمل في كلّ ما جاءت به شريعة الإسلام الخالدة يجده متصفاً باليسر والسهولة والرفق، فالإسلام دين اليسر والسهولة، ووضع الحرج والأغلال عن كاهل معتقيه، ونصوص الشريعة كلّها توحى بذلك.

قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣). قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾^(٤). وقال جلّ جلاله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنْكُم وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾^(٦). وقال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٧). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَوْلًا بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَلْفَافًا لَّا تَفْهَمُونَ﴾^(٨). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَوْلًا بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَلْفَافًا لَّا تَفْهَمُونَ﴾^(٩).

عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴿٧﴾. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (٨).

وقال رسول الله ﷺ لمعاذ وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما عندما بعثهما إلى اليمن: «يسرّا ولا تعسرّا، وبشرّا ولا تنفّرّا» (٩). وقال ﷺ: «إنّ الدين يسرّ، ولن يشادّ الدين أحدٌ إلّا غلبه، فسّدّوا وقاربوا، وأبشّروا» (١٠). وقال ﷺ: «إيّاكم والغلوّ، فإنّما أهلك من كان قبلكم الغلوّ» (١١). وقال ﷺ: «بعثت بالحنيفيّة السمحة» (١٢).

فالشرعية الإسلامية سمحة في التكليف والأحكام، وإنّما خصّ الله سبحانه رسالة الإسلام باليسر والسماحة والسهولة؛ لأنّه أرادها رسالةً للناس كافّة، والأقطار جميعاً، والأزمان قاطبة، ورسالةً هذا شأنها من العموم والخلود، لا بدّ أن يجعل الله الحكيم في ثناياها من التيسير والتخفيف ما يلئم اختلاف الأجيال وحاجات الأزمان وشتّى الأمكنة والأصقاع.

الفرق بين الاختلاف والخلاف:

إنّ الاختلاف في الفروع أمرٌ من لوازم البشر ولا يمكن رفعه ومنعه، وهو لا يُشكّل خطراً على الأمة، فقد كان الناس يختلفون في الرأي مع اتّحاد كلمتهم وتوحيد صفوفهم، ولكن الخطر يكمن في الخلاف لا الاختلاف، وفرقٌ شاسعٌ بين الاختلاف والخلاف.

فمع أنّ أصل مادة الاختلاف والخلاف واحد وهو: «خلف»، ويتفرّع عنها العديد من الاشتقاقات، وكلمتا «خالف» و «اختلف» قد تُستعمل كلّ منهما في محلّ الأخرى، إلّا أنّ التأمل يرشد إلى أنّ استعمال «خالف» يكون في حالة العصيان الواقع عن قصد كمن يخالف الأوامر، وعليه قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٣)، ولم يقل: يختلفون في أمره، ومنه قوله تبارك وتعالى على لسان نبيه شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ

أَخَالَفَكُمْ إِلَى مَا أَنْتُمْ عَنْهُ»^(١٤).

واستعمال «اختلف» يكون في حالة المغايرة في الفهم الناشئ عنه تفاوت وجهات النظر، وعليه قوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اَخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾^(١٥) ولم يقل: خالفوا فيه، وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^(١٦) فجعله اختلافًا لا خلافاً، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾^(١٧)، ولم يقل: تخالفون فيه.

ويتضح الفرق جلياً بين الخلاف والاختلاف بالآتي:

ما كان بين نوح عليه السلام وابنه، إذ قال فيما قاله الله عز وجل عنه: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنِىْ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ * قَالَ سَتَأْتِىَ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِفُ مِنْ أَفْئَةٍ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعْ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾^(١٨) فكان خلافاً.

وما كان من داود وابنه سليمان عليهما السلام في قضية الحرث «اختصم إلى داود عليه السلام رجلان أحدهما عامل في حرث لجماعة في زرع أو كرم، والآخر راعي غنم لجماعة فدخلت الغنم الحرث ليلًا فأفسدت ما فيه، فقاضى داود أن تعطى الغنم لأصحاب الحرث إذا كان ثمن تلك الغنم يساوي ثمن ما تلف من ذلك الحرث، فلما خرج الخصمان قصا أمرهما على سليمان فقال: لو كنت أنا قاضياً لحكمت بغير هذا، فبلغ ذلك داود فأحضره وقال له بماذا كنت تقضي قال إنني رأيت ما هو أرفق بالجميع، قال ما هو؟، قال: أن يأخذ أصحاب الغنم الحرث يقوم عليه عاملهم ويصلحه عامًا كاملاً حتى يعود كما كان ويرده إلى أصحابه، وأن يأخذ أصحاب الحرث الغنم تسلم لراعيهم فينتفعوا من ألبانها وأصوافها ونسلها. في تلك المدة فإذا كمل الحرث وعاد إلى حاله الأول صرف إلى كل فريق ما كان له، فقال

داود: وفقت يا بني وقضى بينهما بذلك»^(١٩): ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّأْنَا آيَاتَنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾^(٢٠) فكان اختلافًا وليس خلافاً^(٢١).

قال أبو البقاء الكفوي في كلياته^(٢٢) موضحاً الفرق بين الاختلاف والخلاف من وجوه: «الاختلاف: هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفاً، والاختلاف: ما يستند إلى دليل، والخلاف: ما لا يستند إلى دليل، والاختلاف: من آثار الرحمة، والخلاف: من آثار البدعة، ولو حكم القاضي بالخلاف ورُفع لغيره يجوز فسحه، بخلاف الاختلاف، فإن الخلاف هو ما وقع في محل لا يجوز فيه الاجتهاد، وهو ما كان مخالفاً للكتاب والسنة والإجماع».

فالاختلاف: ما يحمل في مضمونه النزاع والشقاق والتباين الحقيقي، والاختلاف: ما يحمل التباين اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجري على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية: هذا اختلاف لا خلاف^(٢٣).

الاختلاف في الاجتهاد أمر طبيعي:

قد يضيق البعض صدرًا باختلافات الفقهاء، ويرى فيها نقطة ضعف في الفقه الإسلامي، أو مظهر تناقض في الشريعة السمحة، وعامل تفرقة وانقسام في صفوف الأمة. والواقع أن اختلاف الفقهاء في الاجتهاد دليل خصوبة الفقه الإسلامي ومرونته، وقابليته للتفصيل والتفريع؛ وفقاً لمقتضيات الأحوال، وبحسب طاقة العقول في الفهم والاستنباط، انطلاقاً من قواعد الشريعة، واستلهاماً لروحها العامة التي تستهدف أولاً وأخيراً إسعاد البشرية في الدنيا والآخرة.

ومن الطبيعي أن يحصل الاختلاف في الاجتهاد؛ لأن العقول والأنظار تتفاوت في استنباط النصوص ومعرفة عللها، واستكشاف آفاقها الرحبة لاستثمارها لأوسع مدى، عملاً بمنطوقها ومفهومها؛ وقياساً على أصولها فيما لا نص فيه، كما تختلف العقول والفطر في تحليل الوقائع وتشخيصها وسبر أغوارها، لمعرفة القواعد التي تنطبق عليها، والأحكام التي تصلح لها، والتي تتفق وروح الشريعة وتحقق

مقاصدها، فكما لا يكون علاج الأبدان صحيحاً إلا بمعرفة الدواء وخواصه ومعرفة المرض وخصوصيات صاحبه، فكذلك العلاج الشرعي لأدواء المجتمع -وهو الاجتهاد- لا يكون صحيحاً إلا بالمعرفة الواعية للنصوص أسرارها ومراميها، والتشخيص الدقيق للواقع محل الاجتهاد، فربما احتف به من الظروف والملابسات ما ينشأ عنه دلائل تكليفية جديدة تخالف الدليل الأصلي له، وقد ترجح عليه، مما يستدعي الموازنة بين جوانب المصلحة والمفسدة فيه، وهو مجال واسع للتفاوت والاختلاف.

وقد اقتضت حكمة الله جلّت قدرته ومشيتته سبحانه أن يتفاوت الناس في المدارك والعقول والتصورات والأفكار، كاختلافهم في الألسن والألوان والملل والأديان، وكلّ ذلك يفضي إلى تعدّد الأحكام والآراء بتعدد قائلها واختلاف مشاربهم وطاقتهم.

وإذا كان اختلاف الألسن والألوان ومظاهر الخلق آية من آيات الله عزّ وجلّ؛ فإنّ اختلاف المدارك والعقول وثمراتها أيضاً آية من آياته ودليل طلاقة قدرته سبحانه وتعالى، وإعمار الكون وازدهار الوجود وقيام الحياة لا يتحقّق لو أنّ البشر خلّقوا متساوين في كلّ شيء^(٢٤).

والله عز وجل جعل الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع كلها، وأنزلها لتكون منهاجاً للبشرية جميعاً في كل الأعصار والأمصاير إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فافتضى ذلك أن تأتي في ميدان التشريع -للمعاملات والتنظيم بخاصة- بقواعد عامة مرنة، ومعالٍم فسيحة، لا تختلف من أمة إلى أمة، ولا في زمان عن زمان، وتفتح للعلماء باب الاجتهاد في التفصيلات والمستجدات، وما يعرض للناس من شئون تموج بها الحياة في يومهم وغدهم، مع الاستهداء بنور الشريعة وروحها، والمحافظة على مقاصدها، وعدم التعدي لقواطعها وحدودها التي تعتبر فواصل حاسمة بين الخير والشر والحلال والحرام.

وبهذا يكون المسلمون في فسحة من دينهم، وسعة من أمرهم، فلا يجدون

حرجاً في تدبير شؤون مجتمعهم، ولا يضيقون بحدثة أو حاجة، ولا يقصرون عن تحقيق أية مصلحة جادة، ولا عن مواكبة روح العصر ومسايرة الزمن في تطوراتهِ.

ومن لازم هذا الاجتهاد، وعلى هذا النحو؛ أن تشتبك الآراء، وتتعدّد الرؤى، وتتباين المواقف ضمن الإطار العام لقواعد الشريعة.

قال الغزالي رحمه الله: «اختلاف الأخلاق والأحوال والممارسات يوجب اختلاف الظنون، فمن مارس علم الكلام ناسب طبعه أنواع من الأدلة يتحرك بها ظنه، لا يناسب ذلك طبع من مارس الفقه، وكذلك من مارس الوعظ صار مائلاً إلى جنس ذلك الكلام، بل يختلف باختلاف الأخلاق؛ فمن غلب عليه الغضب مالت نفسه إلى كلّ ما فيه سياسة وانتقام، ومن لان طبعه ورق قلبه نفر عن ذلك ومال إلى ما فيه الرفق والمساهلة»^(٢٥).

جاء في الاعتصام^(٢٦): «إنّ الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار، ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظر أنّ النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظننّيات عريضة في إمكان الاختلاف، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات».

وليس من المنطوق أن تكون هناك أحكام مفصلة بنصوص واضحة لكل مشاكل الحياة ومسائلها؛ لأنّ النصوص معدودة، والوقائع ممدودة، ولا سبيل لوفاء التشريع الخاتم بحاجات المجتمعات كلها، وعلى تعاقب الأزمان إلا بأن يأتي في صورة قواعد عامة ومرنة تقبل الاجتهاد والتفريع عليها بما يفي ومطالب الحياة الإنسانية المتنوعة والمتجددة، والاجتهاد بطبيعته لا يتم إلا بالعقل والفكر وإمعان النظر، والناس في ذلك ليسوا على وزن واحد.

ولو جاء التشريع الخاتم مفصلاً في كل جزئياته، جامداً في نصوصه وقواعده، فإنّه إن صلح لزمان ووفى بحاجاته لم يصلح لزمان آخر تختلف فيه الظروف، وتستجدّ فيه الوقائع والمشكلات، ولأضحى الناس في عنت وضيق.

وإن نظرنا إلى القوانين الوضعية نجد أنه مهما حاول المشرع فيها أن يتوخى الدقة والتفصيل لا يمكن أن يستوعب كل الحوادث تفصيلاً، وإن الاجتهادات تتعدد في تفسيرها والبناء عليها في التحليل النظري، كما أن القضاء بمقتضى نصوصها قد يأخذ صوراً مختلفة في التطبيق العملي، إما لعدم النص، أو للاختلاف في فهمها، علماً بأن القانون وضع لمجتمع واحد، ويجري فيه النسخ والتعديل كلما دعت الحاجة، فكيف لا يتعدد الاجتهاد في أحكام الشريعة التي نزلت للمجتمعات كلها والأجيال كلها وختمت بها النبوة فلا نسخ ولا تعديل؟.

اختلاف المذاهب نعمة ورحمة بالعباد:

إن الاختلاف في الاجتهاد وفي الفروع مظهر رحمة وسماحة في هذه الشريعة، ودليل حيوية وخصوبة في أحكامها، وحافز لإعمال الفكر وشحن العزيمة في الاستنباط والاجتهاد لمواكبة الحياة وما فيها من نوازل ومستجدات شريطة مراعاة أدب الاختلاف في الإسلام، والإخلاص في توخي الحق والصواب.

روي في الحديث: «اختلاف أمتي رحمة»^(٢٧)، وجاء كذلك: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٢٨).

قال الخطابي: «والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام؛ أحدها: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكار ذلك كفر، والثاني: في صفاته ومشيبته، وإنكارها بدعة، والثالث: في أحكام الفروع المحتملة وجوهاً، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرامة للعلماء، وهو المراد بحديث اختلاف أمتي رحمة»^(٢٩).

يقول السيوطي^(٣٠) رحمه الله: «اعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة وفضيلة عظيمة، وله سرٌّ لطيف أدركه العالمون، وعمي عنه الجاهلون، حتى سمعت بعض الجهال يقول: النبي ﷺ جاء بشرع واحد، فمن أين مذاهب أربعة؟، ومن العجب أيضاً من يأخذ في تفضيل بعض المذاهب على بعض، تفضيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضل عليه وسقوطه، وربما أدى إلى الخصام بين السفهاء، وصارت عصبية وحمية الجاهلية، والعلماء منزّهون عن ذلك».

وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة رضي الله عنهم وهم خير الأمة، فما خاصم أحد منهم أحداً، ولا عادى أحد أحداً، ولا نسب أحد أحداً إلى خطأ ولا قصور، ومن الأمثلة على ذلك: «قال حذيفة لعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: عكوفاً بين دارك ودار أبي موسى! وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام أو قال: إلا في المساجد الثلاث، فقال عبد الله: لعلك نسيت وحفظوا أو أخطأت وأصابوا»^(٣١).

والسرّ الذي أشرتُ إليه استنبطته من حديثٍ ورد أن اختلاف هذه الأمة رحمة من الله لها، وكان اختلاف الأمم السابقة عذاباً وهلاكاً.

فعرّف بذلك أن اختلاف المذاهب في هذه الأمة خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وتوسيع في هذه الشريعة السّمة السّهلة، فكانت الأنبياء قبل النبي ﷺ يُبعث أحدهم بشرع واحد، وحكم واحد، حتّى إنّه من ضيق شريعتهم لم يكن فيها تخيير في كثير من الفروع التي شرع فيها للتخيير في شريعتنا».

إن الاجتهاد وما ينشأ عنه من تعدد الآراء من ضرورة الشريعة الخاتمة، وهو مظهر رحمة بالعباد، ولا ضير فيه ولا غضاضة.

والاختلاف في الفروع مع الحفاظ على وحدة الأصول لا يؤدي إلى اختلاف القلوب وانقسام الصفوف ولا يكون سبيلاً للبغي والفساد، والمجتهدون كلهم يتحرّون مقصود الشارع وإن اختلفت طرائقهم في ذلك، ومن هنا ظهر وجه التحاب والتواد في مسائل الاجتهاد ولم يصيروا بذلك شيعاً، ولا تفرقوا فرقاً؛ لأنهم مجتمعون على طلب قصد الشارع، واختلاف الطريق غير مؤثر، كما لا تأثير للاختلاف في التعبد إلى الله بالعبادات المختلفة من صيام وصدقة ونحوهما^(٣٢)، ولذلك كان يقال: «تختلف عقولنا ولا تختلف قلوبنا».

نقل السيوطي^(٣٣) رحمه الله عن الإمام الغزالي في كتاب «حقيقة القولين» أنه رحمه الله تعالى قال: «مقاصد الشرع قبلة المجتهدين، من توجّه إلى جهة منها أصاب الحق، ولهذا كان مذهب أبي بكر رضي الله عنه: التسوية بين المسلمين في

العطاء من غير زيادة ولا نقصان، ولا تفضيل بزيادة علم ولا سابقة في الإسلام، وراجعه عمر رضي الله عنه في ذلك فقال: إنما الدنيا بلاغ، وإنما فضلهم في أجورهم، فلما رجعت الخلافة إلى عمر كان يقسم على التفاوت».

وقد وقع الخلاف في مسائل الاجتهاد ممن حصل لهم محض الرحمة، وهم أصحاب رسول ﷺ، وبخاصة بعد وفاته، وإن كان اختلافهم محدوداً لمحدودية الوقائع في عصرهم، ولأن مدى العلم بالحديث وشروط العمل به - وهو من أهم طرق الخلاف بين الأئمة - لم يكن مجال خلاف يذكر بينهم؛ لأن الصحابي إما أن يسمع مباشرة من النبي ﷺ أو من صحابي آخر يتحقق من رفعه فيعمل بمقتضاه، وكذا الحال بالنسبة لمجتهدة التابعين^(٣٤).

يقول الشاطبي^(٣٥): «ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه، لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق؛ لأن مجال الاجتهاد ومجالات الظنون لا تتفق عادة، فيصير أهل الاجتهاد مع تكليفهم باتباع ما غلب على ظنونهم مكلفين باتباع خلافه، وهو نوع من تكليف ما لا يطاق، وذلك من أعظم الضيق، فوسع الله على هذه الأمة بوجود الخلاف الفروع فيهم فكان فتح باب للأمة للدخول في هذه الرحمة».

ولم يكن أصحاب النبي ﷺ يعيب بعضهم بعضاً إذا اختلفوا في الاجتهاد، وكان أحدهم ينسب الرأي إلى نفسه، ولا يقطع بأنه حكم الله وأن ما عداه باطل. روي "أن عمر ﷺ لقي رجلاً له قضية نظرها علي رضي الله عنه، فعرضها الرجل على الخليفة عمر رضي الله عنه، فقال عمر: لو كنت أنا لقضيت بكذا، فقال الرجل: فما يمنعك والأمر إليك؟ قال عمر: لو كنت أرؤك إلى كتاب الله أو سنة رسول الله لفعلت، ولكني أرؤك إلى رأيي، والرأي مشترك، ولست أدري أي الرأيين أحق؟"^(٣٦).

ورود عن القاسم بن محمد رحمه الله أنه قال: «لقد نفع الله باختلاف أصحاب الرسول ﷺ في العمل، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في

وثبت عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قوله: «ما أحب أن أصحاب محمد لا يختلفون؛ لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان سنة» (٣٨).

هذا وقد عارض الإمام مالك جمع الناس على موطنه، حتى يكونوا في سعة من أمرهم (٣٩).

وقد وقع الخلاف في الاجتهاد في الفروع في خير القرون؛ قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم، وما زال الاختلاف بين الأئمة واقعاً في الفروع وبعض الأصول، ولكن ذلك لم يمنع من أن تظلهم خلافة إسلامية واحدة، وأن تسودهم مشاعر المحبة والمودة والتراحم، وكان هذا الاختلاف فيما بينهم مع الحفاظ على أدب الخلاف: الألفة والمحبة والتوقير واحترام رأي المخالف، ومع التحرز عن التحاسد والتقاطع والتباغض والغل والحقد والشحناء، ومع الحث على التزام التوحد والتجمع، والابتعاد عن التشتت والتفرق، فكانوا رضي الله عنهم عباد الله إخواناً متحابين متعاونين على البر والتقوى.

وفي تعدد المذاهب وكثرة الاجتهادات ثروة تشريعية ووفرة فقهية يستطيع أولو الأمر أن يتخيروا منه ما يروونه أقرب إلى الحق وأدنى من المصلحة.

ومن شواهد أدب العلماء في الاختلاف كما يذكره الشيخ محمد عوامة: «أنك لا تجد كتاباً من كتب الفقه المذهبي إلا وفيه النص على جواز التقاليد للمذاهب الأخرى، دون قصد تتبع الرخص، وكذا في كتب أصول الفقه، في الأبواب الأخيرة منها، وينصون على جواز الانتقال من مذهب إلى آخر. بل ينصون في كتب الفقه المذهبي على استحباب مراعاة المتمذهب بالمذهب الحنفي -مثلاً- للمذهب الشافعي، وكذا العكس، كمن مس امرأة -وهو حنفي- وأراد الصلاة، فيستحبون منه إعادة وضوئه، مراعاة لخلاف الشافعي، ومن رَعَفَ -وهو شافعي- وأراد الصلاة، استحب له إعادة الوضوء خروجاً من خلاف أبي حنيفة، وهكذا» (٤٠).

«ومن شواهد ذلك أيضاً عكس هذا الاحتياط: التقليد عند طُرُوّ حاجة، والأخذ بمذهب الآخرين، ومن أمثلة ذلك ما جاء في «مجموع الفتاوى»^(٤١) لابن تيمية رحمه الله تعالى قال: مذهب أهل المدينة أن الإمام إذا صلى ناسياً لجنابته وحدثه ثم علم: أعاد هو، ولم يُعِدِ المأموم... وعند أبي حنيفة: يعيد الجميع...، وهذه القصة جرت لأبي يوسف، فإن الخليفة استخلفه في صلاة الجمعة، فصلى بالناس، ثم ذكر أنه كان محدثاً، فأعاد، ولم يأمر الناس بالإعادة، فقيل له في ذلك؟ فقال: ربما ضاق علينا الشيء فأخذنا بقول إخواننا المدنيين»^(٤٢).

الاجتهاد تكريم لهذه الأمة:

لم يكن الاجتهاد في الشرائع السماوية السابقة يحتل مكانة كبرى، ولم يكن هو السبيل لمعالجة المتغيرات الاجتماعية والخصوصيات الزمانية والمكانية للمجتمعات البشرية؛ لأنّ الرسائل السماوية كانت تأتي تترى، بل كانت تتعاصر أحياناً لتبين لكل قوم شريعتهم ومنهاجهم وما يلزمهم في مستجدات حياتهم، ولم يترك للاجتهاد، والحالة تلك دورٌ يذكر.

ولعلّ الحكمة في ذلك أنّ البشرية كانت لا تزال في مرحلة الطفولة، والعقل الإنساني لم يشبّ عن الطوق بعد، ولم يتأهل لتلقي الرسالة الخاتمة الشاملة والاضطلاع بمسؤولية الاجتهاد، ولما قطعت قافلة الإنسانية مراحل في طريق الرقي والنضج العقلي، وبلغ الفكر الإنساني سن الرشد، أذنت الحكمة الإلهية بتوقف الوحي بعد رسول الله ﷺ وأن تكون شريعة الإسلام خاتمة الشرائع، وأن يُعهد إلى العقل البشري بعملية الاجتهاد، بعد أن حرّره الإسلام من الأغلال التي كان يرسف فيها، وأوضح له معالم الهدى ومناثر الرشاد، وحدد له قواعد العدل والصلاح.

يقول صاحب المنار^(٤٣) في سياق تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٤٤): فهي -أي: الشريعة الإسلامية- مبنية على أساس الاستقلال البشري اللائق بسن الرشد، وطور ارتقاء العقل، ولذلك كانت الأحكام الدنيوية فيها قليلة، وفُرض فيها الاجتهاد؛ لأنّ الراشد يفوض إليه أمر نفسه، فلا يُقيد

إلا بما يمكن أن يعقله من الأصول القطعية ومن مقومات أمته المليية التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان».

وفي تكليف العقل الإسلامي المستتير بالاجتهاد، وفق شروطه، تكريماً لهذه الأمة بعامة، ولعلمائها بخاصة؛ لأنَّ المجتهد أو المفتي في الحقيقة قائم في هذه الأمة مقام النبي ﷺ من ثلاثة وجوه:

أحدها: الوراثة في علم الشريعة بوجه عام، قال رسول الله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم»^(٤٥).
والثاني: نائب عنه في تبليغ الأحكام للناس وتعليمها للجاهل والإنذار بها، جاء في الحديث قوله ﷺ: «ألا ليبلغ الشاهد الغائب»^(٤٦).

والثالث: استنباط الأحكام من المنقول، واعتبره الشاطبي شارعاً من هذا الوجه، واجباً اتباعه؛ لأنه قائم مقام النبي ﷺ، وإن كان الاجتهاد في الحقيقة كشفاً للحكم الشرعي لا إنشاء له، وقد جاء في الحديث: «من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه غير أنه لا يوحى إليه»^(٤٧).

قال الشاطبي في الموافقات^(٤٨): «وعلى الجملة فالمفتي مخبر عن الله كالنبي، وموقع للشريعة على أفعال المكلفين بحسب نظره كالنبي، ونافذ أمره في الأمة بمنشور الخلافة كالنبي، ولذلك سُموا أولي الأمر، وقرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ﴾»^(٤٩) قال القرطبي: أولوا الأمر: أهل العلم والفقهاء^(٥٠)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾»^(٥١).

فالاجتهاد من خصائص هذه الأمة، ومن سمات هذه الشريعة، ومقومات هذا الدين الذي ختمت به الرسالات السماوية.
اختلاف الاجتهاد ليس تناقضاً في الشريعة:

مما لا مرأى فيه أن الشريعة لا تناقض فيها ولا اختلاف، قال تعالى: ﴿وَلَوْ

كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْ جَدُّوا فِيهِ أَخَذَلْنَا كَثِيرًا ﴿٥٢﴾.

والاختلاف في الاجتهاد ليس تناقضاً في الشريعة كما يزعم المبطلون، وهذا الزعم ناشئ في الحقيقة عن الخلط بين الشريعة والفقه، لذا وجب التمييز بينهما لدحض هذا الافتراء وإزالة الالتباس.

فالشريعة هي: مجموعة الأحكام الاعتقادية والعملية التي أنزلها الله على رسوله ﷺ وحيًا، وهي عبارة عن نصوص مقدسة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وترسي هذه النصوص قواعد عامة ثابتة، لا تتناقض ولا يأتيناها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

وأما الفقه لغة: فهو الفهم، وأما اصطلاحاً: فهو العلم بالأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد من أدلتها التفصيلية، فالاختلاف مرده إلى الأفهام لا إلى النصوص. الاختلاف في بعض القواعد الأصولية:

الناظر في أسباب الاختلاف يجد أن الأئمة لم يقفوا في الاختلاف عند المسائل الجزئية، بل تعتوها إلى بعض قواعد الاستنباط نفسها، والتي اختطها كل إمام لنفسه، والتزم بها في منهجه، مثل قاعدة سدّ الذرائع، وقاعدة مفهوم المخالفة، وقاعدة المصالح المرسلّة، وقاعدة الاستحسان وغيرها.

وهذا الاختلاف سائغ وليس من قبيل الاختلاف المذموم؛ لأنه لا يُعتبر خلافاً في القواعد الأساسية للفقه أو التشريع، فهذه القواعد محلّ الخلاف ليست في الواقع مصادر فقهية مستقلة موازية للأدلة الإجمالية الأصلية: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وإنما هي -في التحقيق- مناهج تشريعية أو قواعد تفسيرية تستمد حجيتها من أدلة تلك المصادر الأصلية، إذ لا بد أن يستند كل منها -لتكتسب الحجية- إلى دليل خاص أو أصل تشريعي عام يشهد لها بالاعتبار، فهي بذلك أنواع لتلك الأدلة الإجمالية وليست قسيمة لها، على أن الأئمة جميعاً قد أخذوا بأصل هذه القواعد ولكن بقدر وعلى تفاوت، بحسب سعة الأفق، وما التزمه كل إمام من شروط وضوابط في الأخذ بها.

الاختلاف المذموم:

الاختلاف المذموم هو الذي يؤدي إلى التفرق والانقسام الذي لا يبقى معه صعيد مشترك للمختلفين يلتقون عليه، وهو الاختلاف في الأصول دون الفروع، وفي الكلّيات دون الجزئيات، فهذا الاختلاف يجعل أصحابه شيعة متناحرة وأحزاباً متافرة، ليسوا على تآلف ولا تعاضد ولا تناصر، بل على ضد ذلك، والإسلام واحد وأمره واحد، فاقترضى أن يكون كلّ على الائتلاف لا على الاختلاف.

وهذه التفرقة مشعرة بتفرق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك نهى الله تعالى عنها فقال: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٥٣) فبين أن التآليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلّق بمعنى واحد ممّا يتعلّق بأصول الشريعة وكلّياتها. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٥٤)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٥٥).

وقد أرجع الشاطبي^(٥٦) أسباب الخلاف في الأصول إلى ثلاثة أسباب هي:

١. أن يعتقد المخالف أنه من أهل الاجتهاد ولم يبلغ درجته، فيعمل على ذلك، ويُعدّ رأيه رأياً وخلافه خلافاً.

٢. اتّباع الهوى، ولذلك سمّي أهل البدع: أهل الأهواء؛ لأنهم اتّبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتّى يصدروا عنها، بل قدّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، بل ردّوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم، وأسأوا الظنّ بما صحّ عن النبي ﷺ، وحسّنوا الظنّ بآرائهم الفاسدة، وأكثر هؤلاء من التحسين والتقبيح، ويدخل في غمارهم من كان منهم يغشى السلاطين لنيل ما عندهم أو طلباً للرئاسة فلا بدّ أن يميل مع الناس بهواهم، ويتأوّل عليهم فيما أرادوا.

٣. التقليد المذموم واتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ، وهذا الذي صدّ أكثر الناس عن اتّباع الرسل مع وضوح حجّتهم وصدق دعوتهم.

أسباب الاختلاف بين الفقهاء:

ذكر العلماء العديد من الأسباب لاختلاف الفقهاء في الفروع الفقهيّة، ومن جملة ذلك:

١. الاختلاف في القراءات، ومثاله: اختلاف القراء في قراءة قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ في آية الوضوء في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(٥٧) فقرأها بالنصب: حفص ونافع وابن عامر والكسائي، وقرأها بالخفض: ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وأبو بكر^(٥٨)، واختلاف الفقهاء بعد ذلك في وجوب غسل الرجل، أو الاكتفاء بالمسح، أو الجمع بين الغسل والمسح، أو التخيير بين الغسل أو المسح.

فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب غسل الرجلين؛ أخذاً بقراءة النصب؛ ولدلالة الأحاديث الكثيرة الصحيحة الثابتة عن سيدنا رسول الله ﷺ على الغسل؛ وتواتر الغسل عن الصحابة والتابعين؛ وأنه لم ينقل عنهم سوى الغسل، وحمل الجمهور قراءة الجرّ على أنها جرّ المجاورة والأرجل معطوفة على الأيدي.

وذهب الشيعة الإمامية إلى القول بالاكتفاء بالمسح أخذاً بقراءة الجرّ، وحملوا قراءة النصب على العطف على محل قوله تعالى: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٥٩)، وقد نقل هذا القول عن أنس بن مالك وابن عباس رضي الله عنهم، كما نقل عنهما الرجوع إلى رأي الجمهور.

وكذلك اختلاف القراء في قراءة: ﴿يَظْهَرَنَّ﴾ بالتخفيف أو التشديد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرَنَّ﴾^(٦٠) فقرأها بالتشديد: حمزة والكسائي وأبو بكر^(٦١) واختلاف الفقهاء في جواز معاشره الحائض إذا انقطع دمها قبل اغتسالها.

٢. الاختلاف في حجية قراءة الأحاد، ومثاله: ما ذهب إليه الحنفية من اشتراط التتابع في الصيام كفارة عن اليمين: عملاً بقراءة ابن مسعود التفسيرية: «فصيام

ثلاثة أيام متتابعات»^(٦٢).

٣. عدم العلم بالحديث: فقد خفي على أبي بكر الصديق رضي الله عنه ميراث الجدة على كثرة ملازمته للنبي ﷺ حتى أطلعه عليه المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة رضي الله عنهما^(٦٣).

٤. الاختلاف في ثبوت الحديث، فهذا عمر رضي الله عنه لم يأخذ بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها في عدم استحقاق المطلقة بئناً للسكنى والنفقة، وقال: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري: لعلها حفظت أو نسيت»^(٦٤).

٥. الاختلاف في فهم النص، وله عدة أسباب:

أ. الاشتراك اللفظي، وذلك مثل: اختلاف الفقهاء في المراد بـ«القرء» في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَىٰ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٦٥)، فبعضهم حمل «القرء» على الطهر، وبعضهم حمّله على: الحيض، والقرء في اللغة: يطلق عليهما معاً^(٦٦).

ب. معاني الحروف، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾^(٦٧) في آية الوضوء، فمن العلماء من ذهب إلى: أن الباء زائدة فقال: بوجوب مسح جميع الرأس، ومنهم من ذهب إلى: أن الباء للإصاق فأوجب استيعاب الآلة بمسح ربع الرأس؛ لأنّ باء الإصاق إذا دخلت على الممسوح اقتضت استيعاب الآلة وإذا دخلت على الآلة اقتضت استيعاب الممسوح، ومنهم من ذهب إلى: أن الباء للتبعض فيكفي عنده أدنى ما يطلق عليه المسح.

ج. الاختلاف في فهم النص وذلك للاشتراك في اللفظ المركب، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا أَلْزَىٰ يَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٦٨) فاختلف الفقهاء في المراد من الذي بيده عقدة النكاح، فذهب بعضهم إلى أنه ولي المرأة فأجاز للأب إسقاط نصف الصداق، وذهب الآخرون إلى أن المراد منه: الزوج فندبوا له أن يعفو عن النصف فيؤدي جميع المهر.

د. تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز، وذلك مثل قول الله تعالى في آية التيمم: ﴿أَوْ

لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ^(٦٩) فبعضهم حمل الملامسة على المعنى المجازي وهو الجماع، والآخرون حملوها على معناها الحقيقي وهو: اللمس باليد فأوجبوا الوضوء من لمس المرأة، ومردّد حملهم الآية على الحقيقة: قراءة حمزة والكسائي: «أو لمستم النساء»^(٧٠).

٦. الاختلاف في تكييف السنّة الواردة في أمرٍ معيّن، هل هو تشريع أم لا؟، ولذلك اختلفوا فيمن أحياناً أرضاً مواتاً بغير إذن الإمام هل يمتلكها؟ فبعضهم اعتبر قوله ﷺ: «من أحياناً أرضاً ميتة فهي له»^(٧١) الوارد في الإحياء من قبيل التشريع فلم يشترطوا الإذن، وبعضهم اعتبره من التدابير السياسيّة الموكولة للإمام؛ فاشترطوا إذنه على ضوء ما تقتضي به المصلحة.

٧. الاختلاف في بعض المصادر الفقهيّة، فمن المعلوم أنّ المصادر الفقهيّة نوعان: المصادر الأصليّة، وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والمصادر التبعيّة وهي: الاستحسان والمصالح المرسلّة والعرف وقول الصحابي والاستصحاب وشرع من قبلنا وسدّ الذرائع، وهي في الحقيقة مستندة إلى المصادر الأصليّة. أمّا المصادر الأصليّة فلا خلاف في حجّيتها إلا ما ورد من خلافٍ للظاهريّة في القياس من حيث ثبوت النصوص وفهم المراد منها، كما وقع شيء من الخلاف الجزئي حول شروط الإجماع والقياس. وأمّا المصادر التبعيّة فقد اختلف العلماء في اعتبارها، أو في درجة الأخذ بها ومن ذلك:

أ. الاستحسان: وهو عدول المجتهد عن مقتضى قياس جليّ إلى مقتضى قياس خفيّ أو عن حكم كلي إلى حكم استثنائي لدليل انقذ في عقله رجح لديه هذا العدول^(٧٢)، ومن الخلافات الفقهيّة المبنية على ذلك: قول الحنفية والمالكية بجواز تطهير الآبار المنجسة بالنزح للضرورة المحوجة إلى ذلك، ويسمونه استحسان الضرورة، مع أنّ القياس يقتضي عدم طهارتها؛ لأنّ النزح لا يؤثر في رفع النجاسة، وبه قال الشافعية والحنابلة.

ب. المصالح المرسلّة، وهي: المصالح التي لم يرد نصٌّ باعتبارها ولا بإلغائها،

ومثال ذلك قتل الجماعة بالواحد.

ج. العرف، وهو: ما اعتاده الناس في أقوالهم وأعمالهم في حياتهم الاجتماعية، وذلك مثل بيع المعاطاة حيث جوزّه بعض الفقهاء استدلالاً بالعرف، وذهب الشافعية إلى منعه؛ لأنّ الرضا أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه إلا باللفظ أو ما يقوم مقامه.

د. قول الصحابي، والمراد به: مذهبه في المسائل الاجتهادية، ومثاله: الاختلاف في وجوب صلاة الجمعة على من صلّى العيد وكان العيد يوم جمعة، فمن الفقهاء من قال: بوجوب الجمعة على أهل الأمصار والقرى؛ لأنّ الأصل حضور الجمعة، ومنهم من أسقط الجمعة عن أهل القرى دون أهل الأمصار؛ لأنّهم ورد عن عثمان رضي الله عنه^(٧٣)، ومنهم من أسقطها عن أهل الأمصار والقرى لأنّهم ورد عن ابن الزبير رضي الله عنهما^(٧٤)، وكذلك تجوز بيع الخمر فيما بين أهل الذمة لأنّهم ورد عن عمر رضي الله عنه: «ولوهم بيعها وخذوا العشر من أثمانها»^(٧٥)، والشافعية لم يجيزوا ذلك قياساً على عدم جواز بيعها بين المسلمين.

هـ. الاستصحاب، وهو: الحكم بثبوت أمر في الزمن الثاني بناء على ثبوته في الزمن الأوّل، ومن الفروع الخلاقية المبنية عليه: إرث المفقود.

و. سدّ الذرائع، والمراد منه: منع الوسيلة المفضية إلى شيء ممنوع وإن كانت في أصلها مباحة، ومثاله: نكاح المريض مرض الموت، فعند مالك: لا يصح؛ لاتهامه بإلحاق الضرر بالورثة بإدخال وارث زائد، وأجازه أبوحنيفة والشافعي قياساً على البيع ولأنّه من الحاجات الأصلية ولم يأخذوا في هذه المسألة بمبدأ سدّ الذرائع.

٨. الاختلاف في بعض القواعد الأصولية واللغوية ومن أهم تلك القواعد:

أ. تخصيص الكتاب بخبر الواحد، فالأكثر على جوازه؛ لأنّ دلالة العام ظنيّة، والحنفية لا يجيزون ذلك، ومن أمثلة ذلك: احتجاج الجمهور على حلّ ميتة

البحر بقوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(٧٦)، واعتبروه مخصصاً لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^(٧٧).

ب. تخصيص عموم الخبر بالقياس، فهو جائز عند الجمهور خلافاً للحنفية، ومن ذلك قوله ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرياً، وما سقي بالانضح العشر»^(٧٨) فالجمهور يخصصونه بالقياس وهو: أن المقصود بالزكاة سد الحاجة، وذلك لا يكون في الغالب إلا بالقوت، وأبو حنيفة يبقي الحديث على عموميه ويوجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض ما عدا الحشيش والحطب والقصب.

ج. العمل بمفهوم المخالفة، وهو: دلالة النص الشرعي المقيد بقيد من صفة أو شرط أو غاية أو عدد على نقيض حكمه عند انتفاء ذلك القيد المعتبر في تشريعه، ومن أمثلته قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَنِكَاحِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٧٩)، فمفهوم الآية يقتضي أن لا يجوز نكاح الأمة لمستطيع الطول، وبه قال الجمهور، والحنفية لا يقولون بهذا المفهوم.

د. الزيادة على النسخ هل يعتبر نسخاً أم لا، والجمهور لا يرونها نسخاً؛ لأنها لم ترفع حكماً شرعياً بل قرّرت وضمّت إليه شيئاً آخر، والحنفية يعتبرونها نسخاً؛ لأنها رفعت الإطلاق في المزيد عليه، ومن الخلافات الفقهيّة المبنية على ذلك جواز الحكم بشاهد ويمين المدعي عند الجمهور، وكذلك وجوب التغريب مع الجلد في حدّ الزاني البكر.

هـ. الأمر هل يقتضي الفور أم التراخي؟ ومما تفرّع على هذا الاختلاف: حكم قضاء الصوم لمن أفطر في رمضان بعذر، وجوب الكفارة هل على الفور أو على التراخي، وفي هلاك نصاب الزكاة بعد التمكن من الأداء هل يُضمن أم لا؟ وفي وجوب الحجّ عمّن مات ولم يحجّ مع التمكن.

و. الأمر المطلق هل يقتضي الوجوب أم الندب أم غير ذلك، ومن الاختلافات المتعلقة بذلك: اختلافهم في الإشهاد على الرجعة، هل هو واجب أم لا؟

ز. دلالة النهي هل هو للتحريم أم للكراهة، ومن المسائل الفقهيّة المبنية على ذلك التكنّي بأبي القاسم مع ورود النهي عنه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «تسموا باسمي ولا تكتوا بكنيتي»^(٨٠) فهل النهي للتحريم مطلقاً أم النهي خاصٌ بمن اسمه محمد؛ أو بمن كان في عصر النبي ﷺ، أو أنه على الكراهة؟

ح. حمل المطلق على المقيد، ومن الاختلافات الفقهيّة المبنية على ذلك إجزاء الرقبة الكافرة في كفارة الظهار عند الحنفية، لورود الأمر مطلقاً، وعدم إجزائه عند الشافعية والمالكية لتقييده في كفارة القتل.

٩. الاختلاف في التعارض والترجيح، واختلافهم في طرق دفع التعارض بين الدليلين.

الآثار الإيجابية للاختلاف:

من مظاهر اليُسْر في الدين الإسلامي: أن شرعَ للمسلمين الاجتهاد في كلِّ ما يُعرض لها من مستجدات في أمور الحياة ممّا ليس منصوصاً عليه في الكتاب والسنة، والمجتهدون في تلك المسائل المستجدة يجب أن يكونوا من أولي العلم والنظر الثاقب ذوي الملكات العالية القديرة على الاستنتاج الصحيح في ضوء الكتاب والسنة، وما على العامة من المسلمين إلا أن يصيروا إلى ما توصّل إليه أولئك الأئمة بعد تفحص وإمعان نظر، فهم إنما يجتهدون للأمة كلّها لا لأنفسهم فقط.

إنّ التيسير على الأمة ورفع الحرج عنها أحد أهم الآثار الإيجابية التي تركها الاختلاف في فروع الشريعة الإسلامية، وذلك بتجوير العلماء اتباع أي مذهب من المذاهب الفقهيّة التي اعتبرها المسلمون في أجزاء المعمورة، وذلك لمعرفةهم بأنّ الأئمة المجتهدين لم يألوا جهداً في تحرّي الصواب والبحث عن

الدليل.

من ثمَّ فلم يكن من حرج على أيِّ قُطرٍ من الأقطار الإسلامية في اختيار أيِّ مذهب واتباع ما فيه من أحكام الفروع، وفي ذلك من التيسير ما لا يخفى؛ إذ لو كلف الناس التمسك بمذهب واحد لا يحدون عنه للحق بهم العنت وأصابهم من المشقة ما الله به عليم، إذ لو وقع مسلم متقيِّد بمذهب في مشكلة ما ولم يجد بمحلِّ إقامته عالمًا بالمذهب الذي يتقيّد به لوجب عليه إمّا الرحيل إلى حيث يوجد ذلك العالم، أو أن يبقى جاهلاً بالحكم ويعبد الله على غير هُدىٍّ في مسألته، أو يطالب بالاجتهاد وهو غير قادرٍ عليه.

ومعلومٌ أنّ مدارك الناس متفاوتة، فما يصل إليه مجتهدٌ في مسألة من المسائل، كثيرًا ما يكون غير ما يصل إليه عالم ومجتهدٌ آخر في المسألة نفسها لأسباب كثيرة، وما دام الأمر كذلك فإنَّ من التيسير على الأمة أن تصير إلى ما توصل إليه مجتهدوها ما لم يكن ذلك مخالفًا لنصوص الكتاب والسنة.

ويجدر بطلبة العلم مراعاة آداب الاختلاف التي كان علماءنا السابقون يلتزمون بها وذلك في كلّ ما يعرض لهم من اختلاف؛ إذ الغاية عند الجميع الوصول إلى الحق والصواب لا عين الاختلاف.

وإذا لم يتجاوز الاختلاف حدوده بأن التزمت آدابه كان ظاهرةً صحيّة كثيرة الفوائد، فالاختلاف يتيح المجال للتعرف على شتى أنواع الاحتمالات التي يمكن أن يوحى بها الدليل، ويُعدّ رياضة للأذهان وتلاقياً للأراء وفتحاً لمجال التفكير للوصول إلى غالب الافتراضات التي تستطيع العقول المختلفة أن تصل إليها.

والاختلافات الفقهيّة الناشئة عن اختلاف الفقهاء رحمهم الله أوجد لصاحب كلّ واقعة حلولاً عديدة ليهتدي من خلالها إلى الحلّ الأنسب والملائم لمسألته بما يتناسب مع يُسر هذا الدين الحنيف المتّصل بواقع الناس وصميم حياتهم.

ولقد أتى هذا الاختلاف ثماره البانعة عندما كان المسلمون واعين مدرّكين لحقيقة هذا الاختلاف ومنشئه، متأدّبين بآدابه، عاملين على جمع كلمة المسلمين،

معرضين عما يهدم أركان الاجتماع والائتلاف، ويثير الضغائن والبغضاء بين صفوف المسلمين فكانوا نموذجاً في الوحدة والتلاحم يحتذى.

لقد اختلف الأئمة في كثير من الفروع كما اختلف الصحابة والتابعون من قبلهم، وهم جميعاً على الهدى ما دام الاختلاف لم ينشأ عن هوى أو شهوة أو رغبة في الخلاف، بل كان الواحد منهم يبذل جهده ويستقرغ وسعه قاصداً إصابة الحق وإرضاء الله سبحانه وتعالى، ولذلك كان في الإسلام للمجتهد المصيب أجران وللمخطئ أجر.

وقد أثنى الله تعالى على داود وسليمان -على نبينا وعليهما الصلاة والسلام- وهما رسولان من رسله اختلفا في أمر اجتهادي، وإصابة أحدهما للحق دون الآخر لم ينقص قدر علمه وفضله، فأصابة سليمان عليه السلام للصواب بعد اجتهداه كان بتوفيق من الله، وعدم إصابة داود عليه السلام لا يجعله جاهلاً -وحاشاه من ذلك- بل لم يحالفه التوفيق في الاهتداء للصواب في المسألة، ومع ذلك أثنى الله جل جلاله عليهما حيث قال سبحانه في محكم التنزيل: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَاهُمْ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (٨١).

من أجل ذلك فإن أهل العلم في سائر الأزمنة كانوا يقبلون فتاوى المفتين في المسائل الفرعية الاجتهادية ما داموا مؤهلين، فيصوبون المصيب، ويستغفرون للمخطئ، ويحسنون الظن بالجميع، ويسلمون بقضاء القضاة على أي مذهب كانوا، ويقولون بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف، ويعمل للقضاة بخلاف مذاهبهم عند الحاجة من غير إحساس بالحرج أو الاقتصار على قول بعينه، فالكُل يستقي من نبع النبوة وإن اختلفت الدلائل، فلا تضيق ولا اتهام، ولا حجر على رأي له مستند من النص، بل نهجهم اليسر والسهولة، وانفتاح على الناس لتيسير أمورهم (٨٢).

وكتب التراجم والطبقات والمناقب والتاريخ والفقهاء حافلة بما لا يحصى من المواقف النبيلة والمناظرات العلمية الدقيقة والطريقة بين كبار الأئمة والتي كان

الأدب الجَمَّ سُدَّاهَا، والخُلُقُ الإسلامي الرفيع لُحْمَتُهَا، حيث ثناء بعضهم على بعض وإجلال بعضهم بعضًا، ممَّا يوضِّح لكلَّ منصف ما كان عليه سلفنا من أدبٍ جَمٍّ وخُلُقٍ عالٍ لا ينال منه الاختلاف، ولا يُوَثِّرُ فيه تباين الاجتهادات، وحرِّيُّ بالمجتمعات الإسلامية وهي تعيش الشتات في أمورِها كُلِّهَا أن تعود إلى ظلال تلك الدوحة المباركة، وتلتقي على الآداب الكريمة التي خلفها لها سلفها الصالح.

الآثار السلبية لواقع الاختلاف:

إنَّ ممَّا يسبب الألم المرير والأسف الشديد أن تتحوَّل تلك الأهداف السامية والمقاصد النبيلة للاختلاف في الفروع إلى منازعات وخصومات تشقِّ وحدة المسلمين وتثير الكراهية والبغضاء بينهم وذلك لغياب الفهم السليم، ووجود الممارسات الخاطئة، ولا ريب أنَّ حضور البعد الإيماني والفهم السليم ضمانٌ لتصفية الخلافات ونزع الأحقاد من القلوب.

لنَّ ما نعانیه اليوم من ضعف وتفرَّق لا يرجع إلى اختلافات فقهية متناثرة في سطور التراث الفقهي العظيم التي خلفها لنا علماؤنا من السلف والخلف رحمهم الله، بل يرجع إلى ضعف فهم أفراد هذه الأمة لمرامي ما يعلمون وقصور إدراكهم لغاياته ومقاصده، فهم بذلك افتقدوا الموجه الصحيح الذي يمنحهم السلامة من الخطأ واتباع الصواب في الاستفادة من علومهم ومعارفهم.

ولا ننكر أنَّ المسلمين اليوم اكتسبوا المعرفة إلا أنَّهم افتقدوا أخلاقها، وامتلكوا الوسيلة وضيّعوا غاياتها، وما أكثر ما فوتت عليهم الخلافات حول أمرٍ مندوبٍ أو مباحٍ أمرًا واجبًا أو مفروضًا، أو غاية عظمى؛ لإتقانهم فنَّ المجادلة والمبارزة والخلاف مع افتقادهم لآداب الاختلاف وأخلاقه، فحصل لهم بذلك ما لا تُحمد عقباه ويندى له الجبين ممَّا نشاهده ونحسُّ به من ضعف وهوانٍ وتفرَّق.

وإذا كان للاختلاف في الفروع تلك الآثار الإيجابية فإنَّه لم يخلُ من آثارٍ سلبية ظهرت على الساحة مثل التعصّب المذهبي وإثارة الفرقة والنزعات الطائفية، فلقد ظهر أناسٌ بالغوا في التقليد إلى حدٍّ جعلوا فيه أقوال الأئمة بمثابة النصوص

الشرعية من الكتاب والسنة، فحملهم حبهم الشديد لأئمتهم على التعصّب لأولئك تعصباً مقبوت، وهذا التعصّب منهم مخالفةٌ منهم لتعاليم أولئك الأفاضل الأعلام الذين أوصوا أتباعهم بعدم المغالاة وأمروهم باتباع النصوص، وترك أقوالهم إذا ظهر لهم أنّها مخالفةٌ لما صحّ من كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ.

وقد سبّب هذا التعصّب نوعاً من الفرقة بين صفوف المسلمين، أدّى إلى إضعاف قوتهم، وجعلهم متباغضين بدل أن يكونوا متحابين مترابطين كالجسد الواحد.

وللتعصّب المذهبي دون النظر إلى الدليل آثارٌ سيئة خطيرة وكثيرة، منها:
- أنه سبّب من أسباب تسلّط الأعداء على المسلمين، إذ إنّ هذا التعصّب الأعمى يؤدّي بهؤلاء الجهلة إلى مقاتلة بعضهم بعضاً، وهذا ما يسبّب الضعف في صفوف المسلمين فيتمكّن الأعداء من شقّ صفوفهم وكسر شوكتهم، ولولا هذا التفرّق لكانوا يداً واحدة على من سواهم.

- انتشار المناظرات والجدل لا لبيان الحقّ والوصول إلى مراد الله جلّ جلاله كما كان يفعل الأئمة رحمهم الله، بل انتصاراً لرأي أو مذهب وردّاً لأقوال الخصوم من أصحاب الرأي أو المذهب الآخر.

- إثارة الفرقة بين المسلمين، فإنّ التعصّب المذهبي يقسم المسلمين إلى شيع وأحزاب وجماعات متفرقة متناحرة، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٨٣)، يتشّبثون بما عندهم دون التقاطع إلى ما عند الآخرين من آراء وبراهين، معتقدين أنّ ما عندهم صوابٌ لا يحتمل الخطأ، وما عند غيرهم خطأ لا يحتمل الصواب، وأين هم من قول الإمام الشافعي رضي الله عنه: «رأيي صوابٌ يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب».

وهذا أخطر ما في الاختلاف، فالدين الإسلامي لم يهتم بشيء بعد أركان الإسلام اهتمامه بوحدة الصفّ واجتماع كلمة المسلمين، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^(٨٤). وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

الَّذِينَ يَقْلِبُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَيْنَ مَرُوضٍ ﴿٨٥﴾. وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَسْرِعُوا فَنَفْسُلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ ﴿٨٦﴾. وقال جل جلاله: ﴿وَأَعَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ ﴿٨٧﴾.

وقد عدّ الله اجتماع الكلمة نعمة من النعم التي أنعم بها على المسلمين، ونفّر من الفرقة ومن كلّ ما يؤدّي إليها، فإنّ الأمم لم يبتلوا بداء أكبر من الفرقة، قال الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلْنَا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ ﴿٨٨﴾.

ونهى الله تعالى أمة الإسلام من الوقوع في الفرقة حتّى لا يقعوا فيما وقع فيها الأمم السابقة: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَابًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ﴿٨٩﴾.

ولقد تسبّبت الاختلافات الواقعة بين الأئمة في الفروع الفقهيّة بسبب الجهل والتعصّب الأحق من بعض المقلّدين - في الوقوع في الفرقة والاختلاف المذموم، وحصل نوع من الانقسام والتفرّق بين أتباع المذاهب الفقهيّة، وأصبح كلّ طائفة متشبّثة بما هي عليه دون الالتفات للحجج والبراهين، فحدثت الفرقة وعمّ الخطب، وما ذلك إلا؛ لابتعاد أولئك الجهلة عن منهج السلف في الاختلاف؛ فإنهم رحمهم الله كانوا من أشدّ المحافظين على الوحدة رغم اختلافهم في الفروع، بعيدين كلّ البعد عمّا يسبّب تفريق الكلمة وشتات الصفّ.

الخاتمة والتوصيات:

١. الاختلاف أمرٌ حتميٌّ في المسائل الاجتهاديّة ولا مناص منها؛ لتفاوت العقول وتباين المدارك والأفهام.

٢. الآثار الإيجابيّة للاختلاف في فروع الشريعة ظاهرة ومؤثرة في الأمة منذ عصر الرسالة وحتّى عصرنا، وستستمرّ تؤتي ثمارها ما دام الاختلاف محصوراً

ضمن ما يجوز فيه الخلاف مع مراعاة قواعده وآدابه.

٣. يمكن تفادي الآثار السلبية للاختلافات إذا ما ابتعد المنتسبون إلى العلم من التعصب الأعمى البغيض، كما يمكن العمل على إزالة تلك الاختلافات أو التخفيف من أضرارها.

٤. لا يمكن القبول بإغلاق باب الاجتهاد على إطلاقه ولا يمكن تطبيقه، ويتنافى ذلك مع بقاء الدين صالحاً لكل زمان ومكان، فالنصوص منتهية والوقائع تتجدد ولا تنتهي.

٥. استمرار الاجتهاد لا يعني فتح الباب على مصراعيه لكل ناعق بما لا يعرف، بل لابد من وجود طائفة لديهم أهلية الاجتهاد؛ يسرون على نهج أسلاف هذه الأمة؛ ينشدون الحق والوصول إلى الصواب.

٦. بذل المزيد من الجهد وإجراء العديد من الدراسات للوصول إلى ما يمكن العلماء من الإفادة من إيجابيات الاختلافات الفقهية وتلافي السلبات الناشئة عنها.

٧. حث العلماء على فهم حقيقة ما تعاني منه الأمة من مشكلات وجروح ونكبات؛ ليصرفوا جهودهم إلى توحيد الصف ويهتموا بأولويات العمل الإسلامي، والابتعاد عن تضییع الوقت في أمورٍ قد تكون هامشية لا يفيد العلم بها ولا يضر الجهل بحقيقتها، وإيضاح حقيقة الاختلاف في الفروع وتصحيح مفاهيم الناس حوله.

وصلّى الله تعالى وسلّم على خاتم النبيين وإمام المرسلين سيّدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

هوامش البحث:

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة (١: ٨٧)، رقم (٣٩١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) ينظر: «رسالة الألفه بين المسلمين» لابن تيمية، ص ٢٠.

(٣) سورة البقرة، آية رقم ١٨٥.

(٤) سورة البقرة، آية رقم ٢٨٦.

- (٥) سورة النساء، آية رقم ٢٨.
- (٦) سورة المائدة، آية رقم ٦.
- (٧) سورة الأعراف، آية رقم ١٥٧.
- (٨) سورة الحج، آية رقم ٧٨.
- (٩) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب (٤: ٦٥)، رقم (٣٠٣٨)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب الأمر بالتفسير وترك التفسير (٣: ١٣٥٩)، رقم (١٧٣٣) من حديث أبي موسى الأشعري.
- (١٠) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب الدين يسر (١: ١٦)، رقم (٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (١١) أخرجه النسائي في «سننه»، كتاب المناسك، باب التقاط الحصى (٥: ٢٦٨)، رقم (٣٠٥٧)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي (٢: ١٠٠٨)، رقم (٣٠٢٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
- (١٢) أخرجه أحمد في «المسند»، (٣٦: ٦٢٣)، رقم (٢٢٢٩١) من حديث أبي أمامة الباهلي.
- (١٣) سورة النور، آية رقم ٦٣.
- (١٤) سورة هود، آية رقم ٨٨.
- (١٥) سورة البقرة، آية رقم ٢١٣.
- (١٦) سورة النحل، آية رقم ٦٤.
- (١٧) سورة الزخرف، آية رقم ٦٣.
- (١٨) سورة هود، الآيتان رقم ٤٢-٤٣.
- (١٩) «التحرير والتنوير»، ابن عاشور (١١: ٢٦).
- (٢٠) سورة الأنبياء، الآيتان رقم ٧٨-٧٩.
- (٢١) ينظر: «موقف الأمة من اختلاف الأئمة» لعطية محمد سالم، ص ١٦-١٧.
- (٢٢) «الكلديات» لأبي البقاء الكفوي، ص ٦١ وما بعدها.
- (٢٣) ينظر: «أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين» لمحمد عوامه، ص ٩-١٠.
- (٢٤) ينظر: «آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة» للدكتور أحمد بن محمد الأنصاري، ص ٣١٣.
- (٢٥) «المستصفى» للغزالي (١: ٣٥٤).
- (٢٦) «الاعتصام» للشاطبي (٢: ١٦٨).

- (٢٧) أورد السيوطي في «الجامع الصغير» (١: ١٣)، وقال السبكي: «وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع...»، وانظر لمزيد الكلام عليه: «فيض القدير» للمناوي (١: ٢٠٩) و«تذكرة المحتاج» لابن الملتن، ص ٧١.
- (٢٨) أخرجه ابن بطه في «الإبانة الكبرى» (٢: ٥٦٤ - ٥٦٥)، رقم (٧٠٢)، وانظر: كلام ابن عبد البر عليه في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٢: ٩٢٣).
- (٢٩) ينظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (١١: ٩٢).
- (٣٠) «جزيل المواهب في اختلاف المذاهب» للسيوطي، ص ٢١-٢٣.
- (٣١) «السنن الكبرى» (٣: ٣١٦).
- (٣٢) «الموافقات» للشاطبي (٤: ٢٢١-٢٢٢).
- (٣٣) «الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» للسيوطي، ص ١٨٢-١٨٣.
- (٣٤) ينظر: «المدخل إلى الفقه الإسلامي» للدكتور عبد الله الدرعان، ص ٣١٥.
- (٣٥) «الاعتصام» للشاطبي (٢: ١٧٠-١٧١).
- (٣٦) «موقف الأمة من اختلاف الأئمة» لعطية محمد سالم، ص ٣٨، و«الوجيز للمدخل للفقه الإسلامي»، ص ٢٢.
- (٣٧) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢: ٨٠).
- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) «حجة الله البالغة» لولي الله الدهلوي (١: ١٤٥).
- (٤٠) ينظر: «أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين» لمحمد عوامة، ص ٧٥.
- (٤١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٠: ٣٦٤ - ٣٦٥).
- (٤٢) ينظر: «أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين» لمحمد عوامة، ص ٧٥.
- (٤٣) تفسير «العنار» لمحمد رشيد رضا (٤: ٣٤٧).
- (٤٤) سورة المائدة، آية رقم ٤٨.
- (٤٥) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٣: ٣١٧)، رقم (٣٦٤١)، والترمذي في «سننه»، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادات (٤: ٣٤٥)، رقم (٢٦٨٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.
- (٤٦) من حديث طويل أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المغازي، باب حجة الوداع رقم (٤٤٠٦) من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

- (٤٧) أخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب فضائل القرآن، باب أخبار في فضائل القرآن جملة (١: ٥٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤: ١٧٧)، رقم (٢٣٥٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.
- (٤٨) «الموافقات» للشاطبي (٤: ٢٤٤-٢٤٥).
- (٤٩) سورة النساء، آية رقم ٨٣.
- (٥٠) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣: ٨٨).
- (٥١) سورة النساء، آية رقم ٥٩.
- (٥٢) سورة النساء، آية رقم ٨٢.
- (٥٣) سورة آل عمران، آية رقم ١٠٣.
- (٥٤) سورة الأنعام، آية رقم ١٥٣.
- (٥٥) سورة الأنعام، آية رقم ١٥٩.
- (٥٦) «الاعتصام» للشاطبي (٢: ١٧٦).
- (٥٧) سورة المائدة، آية رقم ٦.
- (٥٨) "حجة القراءات" لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زجة، ص ٢٢٣.
- (٥٩) سورة المائدة، آية رقم ٦.
- (٦٠) سورة البقرة، آية رقم ٢٢٢.
- (٦١) "حجة القراءات" لابن زنجلة، ص ١٣٥، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١: ٤٧).
- (٦٢) انظر في هذه القراءة: «جامع البيان في تأويل أي القرآن» (تفسير الطبري) لمحمد بن جابر الطبري (١٠: ٥٦٠).
- (٦٣) أخرجه الترمذي في «سننه»، أبواب الفرائض، باب ما جاء في الميراث الجدة (٣: ٤٩١)، رقم (٢١٠١)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الفرائض، باب ميراث الجد (٢: ٩٠٩)، رقم (٢٧٢٤).
- (٦٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٢: ١١١٨)، رقم (١٤٨٠).
- (٦٥) سورة البقرة، آية رقم ٢٢٨.
- (٦٦) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٤: ٣٢)، و«مختار الصحاح» للرازي، مادة (ق ر أ)، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي، ص ٧٣٠.
- (٦٧) سورة المائدة، آية رقم ٦.

- (٦٨) سورة البقرة، آية رقم ٢٣٧.
- (٦٩) سورة النساء، آية رقم ٤٣، وسورة المائدة، آية رقم ٦.
- (٧٠) «حجة القراءات»، لابن زنجلة، ص ٢٠٤.
- (٧١) أخرجه أبو داود في «سننه»، باب في إحياء الموات (٣: ١٧٨)، رقم (٣٠٧٣)، والترمذي في «سننه»، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات (٣: ٦٥٤)، رقم (١٣٧٨)، وعلقه البخاري في «صحيحه» كتاب الحرث والمزارة، باب من أحيا أرضاً مواتاً.
- (٧٢) «علم أصول الفقه» لعبد الوهاب خلاف، ص ٧٩.
- (٧٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي، رقم (٥٥٧٢).
- (٧٤) أخرجه النسائي في «سننه»، كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في التأخلف عن الجمعة لمن شهد العيد (٣: ١٩٤)، رقم (١٥٩٢).
- (٧٥) «المصنف» لعبد الرزاق (٦: ٢٣)، رقم (٩٨٨٦)، وانظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤: ٨٩).
- (٧٦) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (١: ٢١)، رقم (٨٣)، والترمذي في «سننه»، أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور (١: ١٢٥)، رقم (٦٩)، والنسائي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب ماء البحر (١: ٥٠)، رقم (٥٩)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر (١: ١٣٦)، رقم (٣٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٧٧) سورة المائدة، آية رقم ٣.
- (٧٨) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، رقم (١٤٨٣) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.
- (٧٩) سورة النساء، آية رقم ٢٥.
- (٨٠) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، رقم (٢١٢٠)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم (٣: ١٦٨٢)، رقم (٢١٣١) من حديث أنس رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في باب «إن من كذب على النبي ﷺ» (١: ٣٣) رقم (١١٠).
- (٨١) سورة الأنبياء، الآيات رقم ٧٨-٧٩.
- (٨٢) ينظر: «آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة» للدكتور أحمد الأنصاري، ص ٣٢٠-٣٢١.

- (٨٣) سورة الروم، آية رقم ٣٢.
- (٨٤) سورة الأنبياء، آية رقم ٩٢.
- (٨٥) سورة الصف، آية رقم ٤.
- (٨٦) سورة الأنفال، آية رقم ٤٦.
- (٨٧) سورة آل عمران، آية رقم ١٠٣.
- (٨٨) سورة البقرة، آية رقم ٢٥٣.
- (٨٩) سورة الروم، الآيتان رقم ٣١-٣٢.

المصادر والمراجع

- آثار اختلاف الفقهاء في الشريعة، د. أحمد بن محمد عمر الأنصاري، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- اختلاف الفقهاء والقضايا المتعلقة به في الفقه الإسلامي المقارن، د. أحمد محمد الحصري، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٩م.
- أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، محمد عوامة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٩٧٧م.
- أسباب اختلاف الفقهاء، د. سالم بن علي النقي، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- أسباب اختلاف الفقهاء، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ط٢، ١٩٧٧م.
- الاعتصام، للإمام أبي إسحاق الشاطبي، بيروت، دار المعرفة.
- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لأبو محمد عبد الله بن محمد بن إدريس البطلوسي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
- بحوث في الفقه المقارن، للأستاذ الدكتور محمود أحمد أبوليل، والأستاذ الدكتور ماجد أبو رخية، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦-١٩٩٧م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧هـ)، نشر: بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٢٠٤هـ - ١٩٨٢م.
- الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي.
- جامع البيان العلم وفضله، لابن عبد البر.

- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (ت ٦٧١ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٩٢م.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٩٩٧م.
- الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد حجي وآخرون، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، لمحمد أمين بن عابدين (١٢٥٢هـ)، مصر مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ٢، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ج ٨.
- رسالة الألفة بين المسلمين، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ١، ١٩٩٦م.
- روضة الطالبين، للإمام يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، بيروت، المكتب الإسلامي.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية - بيروت.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.
- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الرياض، مكتبة العبيكان.
- الشرح الصغير على أقرب المسالك، لأحمد بن محمد الدردير (ت ١٢٠١هـ)، تحقيق: د. مصطفى كمال وصفي، القاهرة، دار المعارف، ١٣٩٢هـ، ج ٤.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ، ج ١٤.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، استانبول، المكتبة الإسلامية، ١٩٨١م، ج ٨.

- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية، ٥ ج. علم أصول الفقه.
- الفتاوى الكبرى، لأحمد بن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- فتح القدير، لمحمد بن عبد الواحد بن الهمام (ت ٨٦١هـ)، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، ١٠ ج.
- فتح العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ) تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣.
- المحلى بالآثار، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) مصورة دار الفكر، بيروت، عن الطبعة المصرية - بلا تاريخ.
- المدخل للفقهاء الإسلاميين، د. أحمد بن محمد عمر الأنصاري، الرياض، مكتبة الرشد ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (١٠٥٨هـ).
- مسند الشافعي، لمحمد إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
- المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور الحاج امير، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، المكتبة الوقفية، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
- معونة أولي النهى شرح المنتهى، لمحمد بن أحمد عبد العزيز الفتوحى ابن النجار الحنبلي، (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، بيروت، دار خضر.
- المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠هـ)، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، ٤ ج.
- الموافقات، أبو محمد القاسم بن فيرة بن خلف الرعيني الأندلسي الشاطبي (ت ٥٩٠هـ).
- موقف الأمة من اختلاف الأئمة، الشيخ عطية محمد سالم، المدينة المنورة - مكتبة دار التراث، ط ١، ١٩٨٩م.